The Role of Small and Micro-Enterprises Tourism Projects in Sustainable Economic Growth in Jordan: Madaba as a Case Study

Ibrahim Khalil Bzazao

Associate Professor, Dean of the Faculty of Tourism and Hotel Management,
University of Jordan, Jordan

Article History:

Received Date: 15th September 2016; Revised Date: 15th October 2016; Acceptance Date: 13th November 2016; Publication Date: 1st October 2017

Abstract:

This research aims to shed light on small projects and their economic effects on the Jordanian economy and to clarify the relationship between the effectiveness of small projects and economic development. Madaba Governorate, with an area of 2,008 Km², is located in the mid-southern region of Jordan. The Qasabat Madaba District forms around 42% of the whole Governorate and its population is currently around 130 thousand persons. In Madaba city, almost all establishments are small; around one third of the businesses are solely owned and half employs two or less employees. Manufacturing establishments have the biggest dimension and trade the smallest. Their products are almost entirely marketed among neighbors and proximate community.

Key words:

Small and Micro-Enterprises Projects, Economic Growth, Jordan.

Citation:

Bzazao, Ibrahim Khalil (2017) ; The Role of Small and Micro-Enterprises Tourism Projects in Sustainable Economic Growth in Jordan: Madaba as a Case Study; Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS), Vol.6,No.4,pp:787-801; DOI: 10.25255/jss.2017.6.4.787.801.

دور المشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الأردن: دراسة حالة مادبا

ابراهيم خليل بظاظو

أستاذ مشارك ، عميد كلية السياحة والفندقة - الجامعة الأردنية - الأردن

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى بيان أهمية المشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر في المملكة الأردنية الهاشمية، كأحد الوسائل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة حجم الوفورات الاقتصادية؛ مما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة والقضاء على الفقر، وقد استندت الدراسة على عدد من الفرضيات التي تناولت المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وقد تبين أهمية تبني مفاهيم ومؤشرات الاقتصاد الجزئي على مستوى ميكروي في تطوير الاقتصاد السياحي الأردني، وقد تناولت الدراسة مدينة مادبا كنموذج تنموي يمكن من خلاله التعميم على بقية محافظات المملكة.

الكلمات المفتاحية:

المشاريع الصغيرة، المشاريع المتناهية الصغر، السياحة المستدامة، نظام التشبيك، التنمية المتوازنة، الأردن .

مقدمة :

تحتل المشاريع السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية، وتلعب المشاريع السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر دوراً مهماً في عملية التنمية السياحية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر فرص عمل واسعة نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل، ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي. عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية - يونيدو- المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملاً (Kelliher and Rein, 2013; O'Dwyer and Ryan, 2013). وعادة ما تنطاط مسؤولية إقامة المشاريع السياحية الكبيرة بالحكومات نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة، إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشاريع السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر. وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشاريع أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من المشاريع، وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول (Islam, 2009; Gebru, 2014; Greenbank, 2014; Gallina, 2015).

تتميز الدراسات العلمية التي تناولت المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في القطاع السياحي بندرتها على مستوى الأردن بشكل خاص، والوطن العربي بشكل عام، ومن أهم الدراسات دراسة (Alam, 2016) ، والتي تناولت الأثر التنموي للمشروعات السياحية الصغيرة من خلال تقييم الأثر التنموي للمشروعات السياحية الصغيرة التي تعمل في ظل إستراتيجية سياحية تنموية داعمة، ومدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية السياحية، وقد أظهرت النتائج لهذه الدراسة أن المشروعات السياحية الصغيرة قادرة بشكل أكيد على توفير فرص عمل دائمة بالإضافة إلى فرص العمل الموسمية، وتحسين مستوى الدخل، أما دراسة (Alattar, Kouly, and Innes 2015) ركزت على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ودورها في عملية التنمية، وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشروعات السياحية الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، والتعرف على أهم العقبات التي تقف في طريق هذه المشروعات وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية، مع اقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لانطلاق المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمشاركة في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. كما تتميز دراسة (Chen, 2015) بأنها تناولت تفعيل دور الصناعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر في عملية التنمية السياحية، وأجريت الدراسة على المشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر، وبحثت في أهمية تفعيل دور هذه الصناعات في عملية التنمية السياحية وتحقيق نمو مستدام، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الفائض الاقتصادي المتحقق في الصناعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر يشكل دعامة أساسية في نمو وتطور القطاع السياحي، وتوصلت الدراسة فيما يخص الكفاءة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر تبين مدى ملاءمتها وأهميتها، وتفوقها على المشروعات الكبيرة.

وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة في محاولة بناء إطار نظري وعملي للتطوير القطاع السياحي في الأردن من خلال التركيز على المشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر في محافظة مادبا، ودورها في خلق منتج سياحي متنامي ومستدام.

أهمية الدراسة

1. تعد الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت مفاهيم المشاريع السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر في المجال السياحي في الأردن .
2. إن تبني نهج المشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر مهم جداً خاصة إذا كنا نأمل أو نهدف لخلق مجتمع ناضج متكامل يتسم بالتشغيل الكامل لكل قواه العاملة، خالي من العيوب والمشاكل الاقتصادية وما يرافقها من مشكلات اجتماعية أو بيئية أو غيره، بهدف تحقيق تنمية سياحية مستدامة.
3. لقد تزايد مفهوم التشبيك في الآونة الأخيرة، وأصبح استراتيجية تنموية تتخذها العديد من الشركات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر؛ بهدف التسويق المشترك، وزيادة نقل المعرفة من خلال العمل التعاوني، مما يؤدي إلى زيادة القدرة على المنافسة على المستوى المحلي والعالمي، ويمكن لمجموعة من الشركات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر في الأردن إنشاء الشبكات التي تحقق العديد من الفوائد مثل: المرونة، والقدرة على التسويق والابتكار، والدخول إلى أسواق جديدة مما يزيد من قدرتها التنافسية، وزيادة القدرة على التأثير على صناع القرار، وتطوير الأداء من خلال تبادل الخبرات، والدور المحوري في تدفق المعلومات السياحية.

مشكلة الدراسة

يعد العمل ضمن المشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر، وسيلة اقتصادية حديثة تتناسب مع الدول النامية التي تحتوي العديد من المواد الخام التي لازالت على طبيعتها دون استخدام، والتي هي بحاجة إلى صقل وتصنيع، مع توسع المنافسة السياحية من النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي ثم إلى العالمي غالباً ما تتغير قواعد المنافسة في القطاع السياحي، مما يستلزم بناء شراكات وتحالفات وأنظمة شبكية للوصول إلى الأسواق السياحية، ويقوم إطار التشبيك Networking في القطاع السياحي على مبدأ الشراكة لزيادة التنسيق والتعاون بين مختلف الأطراف القائمة على صناعة السياحة على المستوى المحلي والعالمي، خاصة في ظل التطور المتزايد في التكنولوجيا، والتراجع المستمر في الحواجز الجغرافية بين الدول .

يعد التشبيك إحدى الاستراتيجيات الناجحة في تطوير القطاع السياحي الأردني؛ لأنه يعمل على تعظيم وتوسيع نطاق فرص الوصول إلى أكبر شريحة من السياح في العالم، إضافة إلى زيادة القدرة على تبادل المعلومات والخبرات بين الأعضاء، مما يتطلب العمل على الانتقال من صياغة استراتيجيات تطوير وتسويق القطاع السياحي الأردني من العمل الفردي إلى التعاون والعمل الجماعي مع دول الإقليم والعالم، والعمل على توزيع الأدوار، وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف، والإنفاق على الجوانب المادية ودراسة قدرات وإمكانات كل طرف، مما يعود بالخير والفائدة على كافة أعضاء الشبكة، لذلك تتمحور مشكلة الدراسة حول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما دور المشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في محافظة مادبا.
2. ما الصعوبات والمعوقات التي تواجه إقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في محافظة مادبا .

أهداف الدراسة

- 1- إيجاد حل لمشكلة البطالة المتزايدة في الأردن بشكل عام، ومحافظة مادبا بشكل خاص، من خلال خلق فرص عمل جديدة .
- 2- البحث عن العوائق القانونية التي تحد من إقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- 3- التعرف على أنواع المشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر في محافظة مادبا.
- 4- التعرف على تجارب الدول المختلفة في مجال المشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر، وتحديد الدعم المحلي والدولي الذي من الممكن أن تحصل عليه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الأردن.

فرضيات الدراسة

- الفرضية الأولى: المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وسيلة فعالة للقضاء على البطالة وتشغيل الشباب وتحقيق النمو السياحي المستدام.
- الفرضية الثانية: إن وضع نظام قانوني موحد ومبسط للمشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر يساهم في استقطاب وتوجيه الاقتصاد الوطني.
- الفرضية الثالثة: هنالك الكثير من المحددات القانونية والمالية التي تعيق نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في منطقة الدراسة.

حدود الدراسة**الحدود الموضوعية :**

اقتصرت الدراسة على بحث ودراسة المشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر في الأردن بشكل عام ، ومحافظة مادبا بشكل خاص، من أجل التعرف عليها ووصفها وصفاً دقيقاً، وبحث المشكلات التي تعيقها وأساليب دعمها لعلاج مشكلة البطالة وتحقيق التنمية السياحية المستدامة .

الحدود البشرية :

الهيئات الوطنية والدولية والمراكز الحكومية التي تدعم وتنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتحدد أسسها القانونية وتوفر لها الدعم المالي.

الحدود المكانية :

المملكة الأردنية الهاشمية ، دراسة حالة محافظة مادبا .

الحدود الزمنية :

يقتصر هذا البحث على دراسة المشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر خلال الفترة 2000-2016 .

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة نوعين من المناهج لإيجاد الإطار الشمولي للمشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر، وتعكس مكونات هذا البحث بمدخله المنهجي والإستراتيجي، مبدأ الشمولية Comprehensive والتكاملية Integrated لعملية تشخيص واقع المشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر، والكشف عن مكامن الضعف والقوة للوصول إلى استثمار أمثل للقطاع السياحي الأردني، وقد جمع هذا البحث بين النظرية والتطبيق، لما يشمله من إطار نظري يتناول المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وتطبيق عملي يساهم بوضع إجراءات تنفيذية للنهوض بمختلف مكونات صناعة السياحة في الأردن ، مع التأكيد على عوامل الاستدامة Sustainability ، فالمنهجية المتبعة في هذا البحث تتمثل في التركيز على دراسة القضايا والمواضيع الاقتصادية الجوهرية في نظام التشبيك في المنشآت السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر، التي تقضي بدورها إلى بلورة إطار تنظيمي للبحث، لذلك المحور الأساسي لهذا البحث هو استقصاء التغيرات المؤثرة على نمو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر . كما تعتمد المنهجية التي استخدمها الباحث بتحديد كل من تصميم الدراسة، وتحديد مجتمع الدراسة وعينها وأداة البحث وطريقة الإعداد، ودلالات الصدق والثبات، إلى جانب عملية جمع البيانات وتحليلها، والمعالجات الإحصائية التي استخدمت في التحليل.

تصميم الدراسة

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الدراسة الميدانية؛ باعتباره الأكثر انسجاماً في إنجاز الدراسة الحالية، واستعان الباحث بالمراجع والمصادر المتاحة لإعداد الإطار النظري للدراسة، وفي الجانب الميداني استخدم الباحث الاستبيان كوسيلة أساسية لجمع البيانات وتحليلها إحصائياً للوصول إلى تحليل الفرضيات الخاصة بالدراسة، وقد تمت عملية بناء الاستبانة من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بعلم الإدارة السياحية ، وكذلك مراجعة الدراسات والبحوث السابقة ، ومن خلال المناقشات مع عدد كبير من الأكاديميين والخبراء المختصين بالمجال السياحي، وتم إخضاع الأداة لاختبارات الصدق والثبات . وتم اعتماد مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي للأسئلة المغلقة (من 5 إلى 1) والتي عبرت عن درجة موافقة المستجيب ، حيث أعطيت القيمة (5) للموافقة بشدة ، والقيمة (4) للموافقة (3) للمحايد و(2) لغير الموافق ، و(1) لغير الموافق نهائياً، وبإعادة توزيع المقياس حسب طول الفئة من خلال تطبيق معادلة طول الفئة: (الحد الأكبر – الحد الأصغر) مقسوم على عدد الفئات (5-1) / 4 = 5/4 = 0.8 والجدول الآتي يبين درجات المقياس حسب طول الفئة لدرجة موافقة المستجيب، ولدرجة تقييم مستوى أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في تحقيق التنمية السياحية المستدامة في محافظة مادبا .

القيمة في المقياس	طول الفئة	درجة الموافقة	تقييم الأداء
1	1 - 1.8	غير موافق نهائياً	مستوى أداء منخفض جداً
2	1.81 - 2.6	غير موافق	مستوى أداء منخفض
3	2.61 - 3.4	محايد	مستوى أداء متوسط
4	3.41 - 4.2	موافق	مستوى أداء مرتفع
5	4.21 - 5	موافق بشدة	مستوى أداء مرتفع جداً

أما الأسئلة المفتوحة فقد اعتمد الباحث على أسلوب التكرارات في حصر إجابة الفئات الفرعية لمجتمع الدراسة .

اختبار الصدق والثبات

قبل اعتماد أداة البحث الاستبانة من قبل الباحث ، وما تضمنت من أسئلة وجهت إلى جهات مختلفة، كان لابد من اختبار جودة المقياس من خلال ما يطلق عليه اختبارات الصدق والثبات (Validity & Reliability) ، فالأداة

The Role of small and micro.....

الصادقة هي الأداة التي تقيس ما صممت من أجل قياسه والمقصود بصدق الأداة هو صدق النتائج التي يتم جمعها، أو التوصل إليها باستخدام تلك الأداة، ويمكن التمييز بين الصدق الخارجي (External Validity) والصدق الداخلي (Internal Validity) فالصدق الخارجي للأداة يرتبط بمدى صلاحية النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام تلك الأداة للتعميم (Generalizable) ويرتبط في الدقة في تطبيق الأداة وتشمل الدقة في تصميم الدراسة، والدقة في أخذ القياسات أو جمع البيانات، وتقديم تفسير رئيس للعلاقات الارتباطية. لقياس معامل الثبات تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach s Alpha)، وتم إجراء الاختبار لكل متغير من متغيرات الدراسة على حدة، وتنص القاعدة الإحصائية لهذا الاختبار أن النسبة المقبولة هي (60%) أو ما يزيد (Sekearan)، وقد جاءت نتيجة الاختبارات كما يأتي في الجدول (1):

الجدول (1) نتائج اختبار كرونباخ ألفا لاستبانة الدراسة

	المتغيرات الرئيسية	عدد المتغيرات الفرعية	قيمة المعامل
1	اشكاليات إنشاء المشاريع السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر	5	0.804
2	تمكين العاملين في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر	3	0.821
3	المشروعات الصغيرة وسيلة فعالة للقضاء على البطالة وتشغيل الشباب	5	0.832

نلاحظ من الجدول (1) أن قيمة المعامل لاختبار كرونباخ ألفا للجزء الأول من الاستبانة والذي وجه نحو اشكاليات إنشاء المشاريع السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر واحتوى 10 عبارة فرعية جاء مرتفعاً ومقبولاً إحصائياً وبلغت قيمته (0.804)، أما قيمة الشق الثاني من الاستبانة والذي احتوى 13 عبارة فرعية وجهت نحو تمكين العاملين في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، فقد بلغت (0.821)، وكذلك الحال فهو مقبول إحصائياً، أما قيمة الشق الثالث من الاستبانة، والذي احتوى ستة عبارات فرعية وجهت نحو المشروعات الصغيرة وسيلة فعالة للقضاء على البطالة وتشغيل الشباب، فقد بلغت (0.832) وكذلك الحال فهو مقبول إحصائياً، مما يعني بشكل عام أن الاستبانة امتازت بدرجة صدق وثبات عالية.

أساليب التحليل الإحصائي

تمت عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) وتم استخدام أدوات الإحصاء الوصفي التي تمثلت بمقاييس النزعة المركزية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتم استخدام الجداول التكرارية إضافة إلى:

1. تحليل التباين الأحادي (ANOVA).
2. معامل الارتباط بيرسون والذي يتراوح قيمته بين (1 - 1-) لقياس قوة العلاقة واتجاهها بين المتغيرات.
3. اختبار (Scheffe) لتحديد الفروقات في المتغيرات المستقلة لصالح أي العينات.
4. تحليل الانحدار.
5. معامل كرونباخ ألفا (Cronbach s Alpha)، لقياس ثبات وصدق أداة القياس.

منطقة الدراسة

تبلغ مساحة محافظة مأدبا 940 كم²، أي ما يعادل (1.05%) من مساحة المملكة الأردنية الهاشمية، وهذا يتضح بالشكل (1-2)، يغلب على مناخ المحافظة، مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط، ويتراوح معدل سقوط الأمطار من (250-300) ملم، كما تتراوح درجات الحرارة في فصل الشتاء من (1-14) درجة مئوية، وفي فصل الصيف من (18-32) درجة مئوية، ويبلغ ارتفاع محافظة مأدبا عن مستوى سطح البحر (740-840) م. وهذا يتضح بالشكل (1):

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برمجية ARC GIS 10.3

نظام التشبيك في المشاريع السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر

لقد تزايد مفهوم التشبيك في الآونة الأخيرة، وأصبح استراتيجية تنموية تتخذها العديد من الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر؛ بهدف التسويق المشترك وزيادة نقل المعرفة من خلال العمل التعاوني، مما يؤدي إلى زيادة القدرة على المنافسة على المستوى المحلي والعالمي، ويمكن لمجموعة من الشركات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر في الأردن إنشاء الشبكات التي تحقق العديد من الفوائد مثل: المرونة، والقدرة على التسويق والابتكار، والدخول إلى أسواق جديدة مما يزيد من قدرتها التنافسية، وزيادة القدرة على التأثير على صناعات القرار، وتطوير الأداء من خلال تبادل الخبرات، والدور المحوري في تدفق المعلومات السياحية، ويصنف التشبيك في القطاع السياحي إلى نمطين :

1. النمط الرسمي والذي يتضمن قيام مؤسسات القطاع العام بعقد الاتفاقيات والتحالفات الدولية الخاصة بتنظيم القطاع السياحي، والشبكة هنا تأخذ شكلاً رسمياً من خلال وجود لائحة للنظام الأساسي تحدد بوضوح الحقوق والمسؤوليات .
2. النمط غير الرسمي في الشبكات السياحية، والذي يتم بين مؤسسات القطاع الخاص على مستوى محلي أو إقليمي أو عالمي، وهذا النمط تركز عليه العديد من المنظمات الدولية، لا سيما منظمة السياحة العالمية، خاصة في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر لما يعود بالخير والفائدة على تطوير القطاع السياحي .

يمثل ظهور نظام التشبيك الصورة الجديدة لتنظيم النشاط السياحي في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، لذا أصبحت المنشآت السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر مطالبة بالقيام بالدور الرئيسي في الاستثمار والتخطيط والتسويق السياحي، ولذلك أخذت الدول بالعمل في إطار الإستراتيجية الجديدة على تطبيق السياسات التي من شأنها أن تفسح المجال أمامها للقيام بهذا الدور، ومن أهمها تلك المرتبطة بالإعفاءات الجمركية.... الخ ، بناءً على ما سبق فإن على المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الأردنية أن تهئ نفسها؛ لأنه ليس هنالك خيار لأي منها، إلا إذا أرادت أن تصبح خارج المنافسة السياحية الدولية.

فوائد تبني مفهوم التشبيك في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في القطاع السياحي الأردني

1. حماية العلاقات التكافلية بين المنشآت السياحية التي تتألف منها الشبكة Symbiotic Relationships 2. تطوير صورة ذهنية متكاملة تصف الإقليم السياحي على أكمل وجه Image Development فالمواقع السياحية منفردة لن تستطيع في الأغلب العمل على خلق صورة ذهنية فريدة عن معالمها السياحية كما الحال عند اندماج عدة مواقع سياحية مع بعضها؛ للاستفادة من الإمكانيات والموارد البشرية والمالية الكبيرة التي توفرها عملية التكامل والاندماج داخل إقليم سياحي واحد.

3. تعزيز مبدأ الشراكة Partnership بين المنشآت والمؤسسات السياحية داخل المواقع السياحية التي تشملها الشبكة، وعلى الرغم من أن الشراكة لا تتطلب بالضرورة انتهاج مبدأ الإقليمية، إلا أن الشراكة تسهل عملية التعاون الذي يؤدي بالمحصلة النهائية إلى عملية التطوير السياحي.

4. تعزيز التعاون بين كل من القطاع الخاص العام، فعندما يكون التنظيم الإقليمي فعال ومؤثر، فإنه يصبح من السهل ضمان درجة عالية من التعاون بين المنظمات السياحية في القطاعين الخاص والعام لبلوغ الأهداف المشتركة. وبالتالي فإن المواقع السياحية الأقل تطوراً والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التطور، هي أحوج من غيرها إلى انتهاج الإقليمية كتنظيم لتحقيق أهداف مشتركة، فالاندماج الإقليمي ضرورة من ضرورات تطوير المواقع السياحية والنهوض بها، وتحقيق أعلى مردود ممكن منها، لذا فإن مفهوم الريادية Entrepreneurship والإقليمية Regionalization يلتقيان معاً في حالة اندماج المؤسسات السياحية، والعمل بشكل متكامل بين هذه المؤسسات تمهيداً للانتشار والتوسع في صناعة السياحة.

المشاريع السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر ودورها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة في محافظة مادبا
يعتبر التمويل من أهم المتطلبات لتنمية المشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر، شأنه في ذلك شأن بقية المتطلبات مثل: الإطار القانوني والتسويقي والبحث والتطوير، ويعد نقص التمويل من العقبات الرئيسة التي تواجه هذه المشروعات، ولا يمكن أن ننكر أنه في كل من الدول النامية والمتقدمة، فإن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر قد واجهت صعوبات في الحصول على التمويل من المصادر الرسمية، وبصفة خاصة التمويل طويل الأجل، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه المشروعات تعتبر من أوجه الاستثمار عالية المخاطرة، لعدم كفاية الأصول أو صغر حجم رأس المال، أو نقص الضمانات، أو التعرض لمخاطر السوق. وتؤدي المشاريع السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر في محافظة مادبا دوراً مهماً في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فهي تسهم في امتصاص أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة، والتخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دوراً مهماً في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات، يوجد في محافظة مادبا (4) فروع لمؤسسات التمويل الميكروي من أصل (83) فرع لمؤسسات القطاع في الأردن ، ويتضح من خلال الجدول (2) أبرز مؤشراتها .

الجدول (2)

فروع مؤسسات التمويل الميكروي في محافظة مادبا

عدد الفروع		حجم التمويل		عدد المستفيدين		اسم المؤسسة
مادبا	الملكمة	مادبا	الملكمة	مادبا	الملكمة	
10	1	62975466	3395431	92859	5270	البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة NBA
22	1	14311062	750522	56646	3136	شركة صندوق المرأة MFV
17	1	13497602	966867	57102	3387	الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة
13	1	13987337	693995	11189	867	شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة
8	---	6277730	---	6918	---	الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة
7	---	5872933	---	1842	---	الشركة المتخصصة للقروض الصغيرة فينكا
2	---	1437241	---	3210	---	شركة الأمين لتمويل المشاريع الصغيرة
4	---	29357600	---	5770	---	دائرة التمويل الأصغر في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط UNRWA
12	1	7983265	116439	5743	116	شركة بنك القاهرة عمان
83	4	155700236	5923254	250216	12776	المجموع

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط لعام 2016

التمويل الميكروي والنشاط الإقراضي في محافظة مادبا

يظهر دور البنوك في تمويل المشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر واضحاً، خاصة البنوك التجارية والمتخصصة، ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها، أو إنشاء وحدات خاصة داخل البنوك لتمويل هذه المشروعات، وتأخذ الخدمات التمويلية التي تقدمها البنوك لهذه المشروعات أشكالاً عديدة مثل:

- (١) القروض قصيرة الأجل، والتي تتفق مع معدلات نشاط ودخل بعض المشروعات.
- (٢) القروض المتكررة؛ حيث يتم فتح حساب ائتماني جديد عند انتهاء مدة القرض وسداد التزامات العميل، وفي هذه الحالة يعتمد حجم القرض على التدفقات الائتمانية للعميل.
- (٣) القروض متناهية الصغر أو التسهيلات الائتمانية للسحب على المكشوف (بدون ضمان) التي تلائم متطلبات تمويل التعاملات اليومية للمشروعات الصغيرة.

يلاحظ إقبال نحو (10%) من سكان محافظة مادبا على النشاط الإقراضي، حيث تم تسجيل (15.492) ألف معاملة إقراض للاستفادة من خدمات دعم التمويل الميكروي والصغير من الجهات الحكومية بنحو (2.716) ألف مستفيد بقيمة تمويل وصلت إلى ما يزيد عن (4.429967) مليون دينار، مقابل نحو (12.776) ألف مستفيد من مؤسسات التمويل الميكروي المتخصصة بقيمة تمويل وصلت إلى (5.923254) مليون دينار من خلال فروع لهذه المؤسسات في المحافظة (وزارة المالية، 2012، النشرة الإحصائية السنوية).

خصائص المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

1. مالك المشروع هو مديره، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، كونها ذات طابع اسري في أغلب الأحيان.
2. انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشاريع الصناعية الصغيرة.
3. الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.
4. تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع؛ نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير، وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.
5. المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدراتها على التكيف مع مختلف الظروف، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية الإنتاجية.
6. صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات/ وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.

The Role of small and micro.....

10. الافتقار إلى هيكل إداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسئول إداريا وماليا وفنيا. فالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر تعد الأكثر عددا والأكثر اعتمادا على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداما للتقنية المتوفرة محليا كذلك، وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر باهتمام ملموس في استراتيجيات تنمية المحافظات الأردنية، ومن خلال تحليل البرنامج التنموي لمحافظة مادبا خلال الأعوام (2014-2016) والذي يتضح بالجدول (3) أهمية تركيز الحكومة الأردنية على المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في دعم اقتصاد محافظة مادبا .

الجدول (3)

فرص العمل المتوقعة من خلال صندوق التنمية والتشغيل			
المؤشر	حجم التمويل	عدد المشاريع	فرص العمل
مادبا	1601	571	657
المملكة	20117	7375	8454

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2016

مؤسسات التمويل الميكروي المتخصصة في محافظة مادبا			
المؤشر	عدد الفروع	عدد المستفيدين	حجم التمويل
مادبا	4	12776	5923254
المملكة	83	250216	155700236

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2016

ولإقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أهمية كبيرة في محافظة مادبا، وبالأخص في مجال التنمية السياحية ، ويمكن تحديد أهمية إقامة مثل هذه المشاريع في الآتي :

- تشكل نواة للمشروعات السياحية الكبيرة .
- توفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة.
- عامل مهم لتنمية المناطق الريفية ، وتقليل الهجرة من الأرياف إلى المدن .
- تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة.
- تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي.

تحتل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر الجانب الأكبر من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الأردني، وتمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في محافظة مادبا على النحو الآتي : النشاط التجاري والسياحي، والتي تعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر ، أهمها مجال التجزئة وتتضح كما يأتي :

- أ. متاجر عامة: التي تباع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم .
- ب. متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية والمواقع السياحية في المحافظة، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع.
- ت. المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب.

نتيجة للمشاكل و المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتناهية الصغر في محافظة مادبا، قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر مثل: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتعزيز فرص التعاون بين القطاع العام والخاص، وتطوير المنظومة المعلوماتية الاقتصادية والإحصائية، وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في محافظة مادبا في ظل التعاون الدولي. كما تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة مادبا إلى العديد من المشاكل، والتي تتمثل في عدم قدرة أصحابها في التوجه إلى جهات متخصصة في تقديم الاستشارات الفنية والتسويقية والإنتاجية، وغيرها من الاستشارات، وهذا يشكل عائقاً أمام سير عملها التنموي، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المشاكل والمتمثلة بأن الكثير من المشاريع الصغيرة تفشل في مهبها لافتقار صاحب المشروع للاستشارات الكافية والصحيحة، والتي هو عادة يحتاجها للتأكد من صحة الخطوات والقرارات التي يتخذها سواء تلك الخاصة بتأسيس المشروع أو إدارته أو تسويق منتجاته، والكثير من المشاريع الصغيرة بحاجة إلى استشارات فنية، وذلك لقلة خبرتها، وعدم تمكنها من الاستعانة بمختصين في جميع المجالات الفنية التي تحتاجها، إضافة إلى افتقار صاحب المشروع الصغير لبعض البيانات المهمة، التي قد تساعد على إنشاء المشروع بالشكل الصحيح وفي الموقع المناسب، حيث أن المستثمرون بحاجة إلى بيانات عن الأسواق والمنافسين والتصدير... الخ، وكل ذلك لا يأتي إلى من خلال وجود من يستشيرهم باستمرار.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى

HO : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية لمدى توفر المشاريع السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر في محافظة مادبا وقدرتها على امتصاص البطالة وتشغيل الأيدي العاملة تعزى لخصائص المنشأة السياحية (الحجم، نوع الخدمة) عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

أظهرت نتائج الدراسة من خلال اختبار تحليل التباين ما يلي :

1. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية لمدة توفر المشروعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر تعزى لخصائص الحجم عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.397) وقيمة (Sig) التي تشير إلى مستوى الدلالة (0.107) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد للدراسة، وبالتالي نقبل فرضية العدم (HO1) التي تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية لمستوى توفر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تعزى لخصائص نوع الخدمة عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.067) وقيمة (Sig) التي تشير إلى مستوى الدلالة (0.789) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد للدراسة، وبالتالي نقبل فرضية العدم (HO1) التي تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

والجدول (4) يوضح نتائج تحليل التباين بين المتغيرات المستقلة (الحجم، نوع الخدمة، إدارة العمليات) والمتغير التابع (المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر).

الجدول (4)

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	F	Sig
الحجم	بين المجموعات	2	2.487	0.107
	ضمن المجموعات	32		
	المجموع	34		
نوع الخدمة	بين المجموعات	1	0.067	0.797
	ضمن المجموعات	33		
	المجموع	34		
التخطيط	بين المجموعات	1	7.858	0.008
	ضمن المجموعات	33		
	المجموع	34		
إدارة العمليات	بين المجموعات	1	4.865	0.034
	ضمن المجموعات	33		
	المجموع	34		

الجدول (5) نتائج اختبار شافيه لعامل التشغيل في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مادبا

Subset for alpha = .05		N	المتغير	Scheffe (a,b)
1	2	1		
7.98	3.876	89	الإنتاجية	
6.94	8.654	76	القيادة	
6.32	3.654	90	التخطيط	
5.76	2.451	54	إدارة العمليات	

الفرضية الرئيسية الثانية

HO : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية للمحددات القانونية الخاصة بإنشاء المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تعزى لخصائص (ثقافة المجتمع الأردني، التعليم، العمر، الموقع الجغرافي) عند مستوى دلالة $(0.05, \geq a)$.

أظهرت نتائج الدراسة من خلال اختبار تحليل التباين ما يلي :

وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية للمحددات القانونية الخاصة بإنشاء المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تعزى لخصائص (ثقافة المجتمع الأردني، التعليم، العمر، الموقع الجغرافي) تعزى لخصائص ثقافة المجتمع عند مستوى دلالة $(0.05, \geq a)$ ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.207) وقيمة (Sig) التي تشير إلى مستوى الدلالة (0.042) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد للدراسة، وبالتالي نرفض فرضية العدم (HO1) ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية بين متغير المحددات القانونية والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. والجدول الآتي يوضح نتائج تحليل التباين بين المتغيرات المستقلة (ثقافة المجتمع الأردني، التعليم، العمر، الموقع الجغرافي)، والمتغير التابع (المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمحددات القانونية)

1.

الجدول (6)

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	F	Sig
القوانين	بين المجموعات	1	4.207	0.042
	ضمن المجموعات	198		
	المجموع	199		
التعليم	بين المجموعات	7	12.109	0.000
	ضمن المجموعات	192		
	المجموع	199		
قوانين الاستثمار	بين المجموعات	3	1.361	0.256
	ضمن المجموعات	196		
	المجموع	199		
البنوك	بين المجموعات	4	2.606	0.037
	ضمن المجموعات	195		
	المجموع	199		

النتائج

- 1- تواجه المشاريع السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر مشكلة التشدد في طلب الضمانات من قبل الجهات المانحة، كما أن فوائد تمويل المشروعات السياحية الصغيرة تعتبر مرتفعة.
2. ارتفاع نسبة المشاريع في القطاعات التجارية 44 % والخدمية 33.5 % بينما تمثل مشاريع الصناعات الحرفية السياحية 10.5 % وذلك راجع لأن أغلب المشاريع عبارة عن مشاريع فردية وتمول بمدخرات شخصية وهي لا تحتاج إلى رأس مال قوي.
3. وفيما يخص الشكل القانوني لهذه المشاريع السياحية فقد تبين أن نسبة 20 % من هذه المشاريع تعمل بدون ترخيص رسمي؛ ويرجع السبب في ذلك إلى التهرب من دفع الرسوم الضريبية، أولاً ثم لتعقيد إجراءات التأسيس والحصول على التراخيص.

4. تصنف المشاريع السياحية في محافظة مادبا بأنها 70 % منها مصنفة رسمياً على أنها مشاريع صغيرة بينما كانت 30 % منها مصنفة رسمياً كمشاريع متوسطة.
5. يتميز الشكل العام للمشاريع السياحية في محافظة مادبا بأن 65% من المشروعات السياحية الصغيرة أخذ شكل الشركات الفردية و15% شكل مشاريع عائلية و10% شراكة مع آخرين .
6. عدد العاملين في المشاريع السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر فكانت النتائج أن الغالبية تقع في الفئة الأولى (1-5) عامل بما في ذلك العنصر الإداري، مما يعني أن معظم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر (93 %) تشغل من (1 – 5) عاملين فقط .
7. مصدر التمويل الأساسي للمشاريع تعتمد على الأموال والمدخرات الشخصية، بنسبة 45 وأن أصحاب هذه المشاريع لا يرغبون في المشاركة مع الغير تجنباً للكثير من المشاكل التي عادة ما تحدث بين الشركاء، بينما كانت نسبة المشاريع التي تقدمت إلى البنوك وتحصلت على قروض 43 % ويرجع ذلك إلى تعقيد إجراءات الحصول على تمويل من المصرف وإلى صغر قيمة القرض.

التوصيات

- 1- ضرورة قيام البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على حل مشكلات البطالة.
- 2- لتوسيع قاعدة المستفيدين من القروض، لا بد من قيام مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة على تخفيض معدلات الفائدة التي تعتبر أحد أهم معوقات التمويل التي تواجه أصحاب هذه المشاريع وهنا يمكن الاستفادة من ميزة زيادة عدد المقترضين في هذه الحالة وتحقيق ربح أفضل.
- 4- أهمية قيام الحكومة بتأسيس مؤسسة لضمان القروض المقدمة لتمويل المشاريع السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر، والعمل على تأسيس صندوق استثماري لدعم المشاريع الصغيرة، إذ تشكل المشاريع الصغيرة فيها 90% من إجمالي المشاريع الاقتصادية.
- 2- إنشاء هيئة تدعيم الصناعات السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر لمساعدة الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والتي تقوم مهمتها على تحديث وسائل الإنتاج وتقوية الأنشطة التعاونية بين المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .
- 3- إنشاء هيئة متابعة ومراقبة خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر على المستوى الإقليمي على غرار هيئة مراقبة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر الأوروبية ، يكون لديها قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن كل مايتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وتأخذ على عاتقها مسؤولية المراقبة لهذه المشاريع وإجراء الأبحاث والدراسات والمسوحات، التي تهدف إلى فهم تركيبة هذه المشاريع ومشاكل تمويلها والصعوبات التي تواجهها والتحديات التي ينبغي أن تتغلب عليها.
- 4- وحيث أن بعض الباحثين (Altamony et al., 2012; Masa'deh and Shannak, 2012; Masa'deh, 2012, 2013; Shannak et al., 2010; Masa'deh et al., 2008, 2013, 2014, 2015, 2017; Hajir et al., 2016; Vratskikh et al., 2016; Obeidat et al., 2016; Kateb et al., 2015; al., 2015) أكدوا على ضرورة قيام الشركات والمؤسسات المختلفة في القطاع العام والخاص بدمج نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها مع استراتيجيات إدارة المعرفة وعملياتها من أجل الاستفادة من المعرفة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وكذلك الاستمرار في المنافسة والحصول على الميز التنافسية المختلفة، فيمكن دراسة كيفية الاستفادة من نظم المعلومات المختلفة في التنبؤ من مخاطر التطرف والارهاب والاحداث الامنية والسياسية على القطاعات السياحية المختلفة.

References

- Alam, M. (2016). A Comparative Study of Financing Small and Cottage Industries by Interest – Free Banks in Turkey, Cyprus, Sudan and Bangladesh. *Humanomics*, 24 (2), 145-161.
- Alattar, J., Kouly, R., and Innes, J. (2015). Management Accounting Information in Micro Enterprise in Gaza. *Journal of Accounting and Organizational Change*, 5 (1), 81-107.
- Altamony, H., Alshurideh, M., and Obeidat, B. (2012), Information Systems for Competitive Advantage: Implementation of an Organizational Strategic Management Process. *Proceedings of the 18th IBIMA Conference on Innovation and Sustainable Economic Competitive Advantage: From Regional Development to World Economic*, Istanbul, Turkey, 9th-10th May.

- Chen, J. (2015). Development of Chinese Small and Medium Sized Enterprises. *Journal of Small Business and Enterprise Development*, 13 (2), 140-147.
- Gallina, A. (2015). SME Contribution to the Creation of the Euro-Mediterranean Region. ERF Working Paper No. 0106, Cairo: Economic Research Forum for Arab Countries, Iran and Turkey (ERF).
- Gebru, G. (2014). Financing Preference of Micro and Small Enterprise Owners in Tigro: Does POH Hold?. *Journal of Small Business and Enterprise Development*, 16 (2), 322-334.
- Greenbank, P. (2014). Training Micro Business Owner-Managers: A Challenge to Current Approach. *Journal of European Industrial Training*, 24 (7), 403-411.
- Hajir, J., Obeidat, B., and Al-dalahmeh, M. (2015), The Role of Knowledge Management Infrastructure in Enhancing Innovation at Mobile Telecommunication Companies in Jordan, *European Journal of Social Sciences*, 50 (3), 313-330.
- Islam, S. (2009). Start-Up and Growth Constraints on Small-Scale Trading in Bangladesh. *Journal of Chinese Entrepreneurship*, 1 (3), 227-239.
- Kateb, M., Swies, R., Obeidat, B., and Maqableh, M. (2015), An Investigation on the Critical Factors of Information System Implementation in Jordanian Information Technology Companies, *European Journal of Business and Management*, 7 (36), 11-28.
- Kelliher, R., and Rein, L. (2013). A Resource-Based View of Micro-Firm Management Practice. *Journal of Small Business and Enterprise Development*, 13 (3), 521-532.
- Masa'deh, R. (2012), The Impact of Management Information Systems (MIS) on Quality Assurance (QA): A Case Study in Jordan, *International Journal of Information, Business, and Management*, 93-110.
- Masa'deh, R. (2013), The Impact of Information Technology Infrastructure Flexibility on Firm Performance: An Empirical Study of Jordanian Public Shareholding Firms, *Jordan Journal of Business Administration*, 204-224.
- Masa'deh, R., and Shannak, R. (2012), Intermediary Effects of Knowledge Management Strategy and Learning Orientation on Strategic Alignment and Firm Performance, *Research Journal of International Studies*, 112-128 .
- Masa'deh, R., Gharaibeh, A., Maqableh, M., and Karajeh, H. (2013), An Empirical Study of Antecedents and Outcomes of Knowledge Sharing Capability in Jordanian Telecommunication Firms: A Structural Equation Modeling Approach, *Life Science Journal*, 10 (4), 2284-2296 .
- Masa'deh, R., Gharaibeh, A., Tarhini, A., and Obeidat, O. (2015), Knowledge Sharing Capability: A Literature Review. In *Fourth Scientific & Research Conference on New Trends in Business, Management and Social Sciences*, Istanbul, Turkey, 19-20 September 2015, 1-16.

Masa'deh, R., Hunaiti, Z., and Bani Yaseen, A. (2008), An Integrative Model Linking IT-Business Strategic Alignment and Firm Performance: The Mediating Role of Pursuing Innovation and Knowledge Management Strategies, *Communications of the International Business Information Management Association (IBIMA) Journal*, 2 (24), 180-187.

Masa'deh, R., Maqableh, M., and Karajeh, H. (2014), A Theoretical Perspective on the Relationship between Leadership Development, Knowledge Management Capability, and Firm Performance, *Asian Social Science*, 10 (6), 128.

Masa'deh, R., Shannak, R., Maqableh, M., and Tarhini, A. (2017), The Impact of Knowledge Management on Job Performance in Higher Education: The Case of the University of Jordan, *Journal of Enterprise Information Management*, 30 (2), 244-262.

Obeidat, B., Al-Suradi, M., Masa'deh, R., and Tarhini, R. (2016), The Impact of Knowledge Management on Innovation, *Management Research Review*, 39 (10), 1214-1238.

O'Dwyer, M., and Ryan, E. (2013). Management Development Issues for Owners/Managers of Micro Enterprise. *Journal of European Industrial Training*, 24 (6), 345-353.

Shannak, R., Obeidat, B., and Almajali, D. (2010), Information Technology Investments: A Literature Review. *Proceedings of the 14th IBIMA Conference on Global Business Transformation through Innovation and Knowledge Management: An Academic Perspective*, Istanbul-Turkey, 23rd-24th June, 1356-1368.

Vratskikh, I., Al-Lozi, M., and Maqableh, M. (2016), The Impact of Emotional Intelligence on Job Performance via the Mediating Role of Job Satisfaction, *International Journal of Business and Management*, 11 (2), 69-91.